

الصحة كخدمة مقابل الصحة كصناعة (مترجم)

الخبر:

في 19 حزيران/يونيو 2023، وافق مجلس النواب والحكومة على تقديم مشروع قانون الصحة إلى جلسة عامة للتصديق عليه كقانون. من بين 9 فصائل في المجلس، رفض فصيلان فقط. في السابق، في 5 حزيران/يونيو 2023، نظم آلاف الأشخاص من جمعية الأطباء الإندونيسية، وجمعية أطباء الأسنان الإندونيسية، وجمعية الممرضات الوطنية الإندونيسية، وجمعية القابلات الإندونيسيات، وجمعية الصيدلة الإندونيسية مظاهرة أمام مبنى مجلس النواب. وكان مطلبهم واحدا فقط: "توقفوا عن مناقشة قانون الصحة الشامل للقانون". وقد رفضوا مشروع القانون لأنه يضر بالعملين في المجال الطبي. ومن ناحية أخرى، نصت الاعتبارات أو الاعتبارات الأساسية لمشروع قانون الصحة على ما يلي: "إن تطوير الصحة العامة يتزايد انفتاحاً من أجل خلق الاعتماد على الذات وتشجيع تطوير الصناعة الصحية الوطنية على المستويين الإقليمي والعالمي وتشجيع تحسين الخدمات الصحية الآمنة وذات النوعية الجيدة وبأسعار معقولة من قبل المجتمع لتحسين نوعية حياة المجتمع والازدهار المستدام".

التعليق:

1. إن مشروع قانون الصحة يحتوي على أخطاء جوهرية. فقد ورد في الديباجة أو أساس الاعتبارات أعلاه: "خلق الاكتفاء الذاتي وتشجيع تطوير الصناعة الصحية". وهذا يشير إلى التحول من الصحة كخدمة عامة إلى الصحة كصناعة. وهكذا، فإن الصحة التي هي في الأساس حاجة أساسية للمجتمع ويجب أن توفرها الدولة، تتحول إلى صحة لا يحق إلا للأغنياء التمتع بها، بينما الفقراء الذين لا يملكون المال لا يمكنهم الحصول على العلاج. في الواقع، الوفاء بالصحة العامة هو واجب السلطات. ومع مشروع قانون الصحة هذا، تنتازل السلطات عن مسؤولياتها وتسلم شؤون الصحة العامة إلى آلية السوق. فمن ناحية، انتهكت السلطات القواعد التي وضعتها بنفسها فيما يتعلق بالتزام الدولة بضمان الصحة العامة على النحو المنصوص عليه في دستور عام 1945، المادة 28 ح الفقرة 1، والمادة 34 فقرة 3 من دستور عام 1945، وقانون رقم 26 لسنة 2009 بشأن الصحة. وقانون رقم 25 لسنة 2009 في شأن الخدمات العامة. ومن ناحية أخرى، فقد انتهكوا الشريعة الإسلامية.

2. "وتشجيع تطوير الصناعة الصحية الوطنية على المستويين الإقليمي والعالمي" يوضح طبيعة مشروع قانون الصحة هذا الذي لا يخدم الصحة العامة. إن الصحة بطبيعتها فردية، فكيف يمكن تطوير صناعة على نطاق وطني وإقليمي وحتى عالمي. وبدلاً من ذلك، يظهر أن مشروع قانون الصحة هذا هو جزء من الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (جاتس). اتفاقية جاتس هي نتيجة لالتزام تجارة الخدمات لمنظمة التجارة العالمية التي تتمتع بإمكانات كبيرة للتجارة في الخدمات الصحية. إن فكرة القانون الشامل للصحة كسياسة قانونية وطنية هي محاولة لتنفيذ التجارة الدولية في الخدمات الصحية. ويبدو أن مشروع القانون هذا رأسمالي بطبيعته وخاضع لسيطرة الدول الكبرى.

3. تعتبر الخدمات الصحية في الإسلام حاجة أساسية للمجتمع وهي واجب على الدولة. والمستشفيات والعيادات والمرافق الصحية الأخرى هي مرافق عامة. والصحة هي الخدمة. ويجب على الدولة أن توفر المنافع والمرافق العامة مجاناً كجزء من إدارة الدولة لرعاياها. قال رسول الله ﷺ: «الإمام رَاعٍ وَهُوَ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ» رواه البخاري ومسلم. وعندما أهدى المقوقس ملك مصر طبيبا للنبي ﷺ، جعله للمسلمين عامة. وفي رواية أخرى أسلم جماعة من قبيلة عُرَيْنَة، ثم مرضوا في المدينة المنورة، فطلب منهم رسول الله ﷺ بوصفه رئيساً للدولة البقاء في مرعى إبل الصدقة الذي يديره بيت المال بالقرب من قباء، وسمح لهم بشرب حليبها مجاناً حتى يتمثلوا للشفاء. رواه البخاري ومسلم. وكذلك ما رواه الحاكم أنه عندما أصبح عمر بن الخطاب رضي الله عنه خليفة وفر طبيباً مجانياً لعلاج رجل اسمه أسلم.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

محمد رحمة كورنيا – إندونيسيا